

الذخيرة

القاسم لأنها فائدة خارجة عن الإدارة وعند ابن حبيب يحسب الأقل من قيمة الرقبة أو الكتابة الرابع في الجواهر إذا بار عرضه قومه خلافا لعبد الملك لأنه قال يبطل حكم الإدارة ولم يحد لذلك حدا وحده سحنون بعامين الخامس في الكتاب إذا نص له وسط السنة أو في طرفها ولو درهم واحد قوم عروضه لتمامها والا فلا فإن نص له بعد ذلك شيء قوم وكان حوله من يومئذ والغى الوقت الأول لأن سبب وجوب الزكاة العين فإذا فقدت سقط حق الفقراء قال ابن يونس وقال اشهب لا يقوم حتى يمضي له حول من يوم باع بذلك العين لأنه من يومئذ دخل في حال المدير وقال ابن حبيب إذا لم ينص له شيء قوم لأن التقويم لأجل القيمة فلا حاجة إلى العين لقيام القيمة مقامها قال سند وقال اشهب لا يزكي حتى ينص عشرين دينارا أو ما يكملها بما عنده من عين بيع أو اقتضاء لأن العين لما كانت معتبرة كان النصاب معتبرا فتكون القيمة تبعا له وكل هذه الفروع إذا ابتدأ التجارة بالعين فلو ورث عرضا أو وهب له أو كانت عنده للقنية فأدارها فلا يزكي عند ابن القاسم وإن نص له لأنها لا تتعلق بها زكاة في الحكرة فلا يتعلق بها في الإدارة فيجب أن يعزل ما يبتاعه مما ينص له فيكون إدارة دون الأول وإن نص له شيء فابتاع به سلعة نظر إلى قيمتها بعد حول من يوم الابتاع فإن كان نصابا والا ضم ما ابتاعه ثانيا إليه حتى يحصل النصاب فإن لم يحصل فلا شيء عليه وإن حصل روعي بنصوص العين بعد ذلك على الخلاف وإن بيع بدين اعتبر بعد قبضه ما ابتاع به وعلى قول عبد الملك يكون مديرا من يوم باع لأنه سلك بالدين مسلك التجارة وسوى في الكتاب بين نصوص وسط الحول وآخره وقال عبد الوهاب لا بد منه آخر الحول لأنه زمن الوجوب والنصوص شرط في كل عام السادس قال سند